

المجلس التنفيذي

الدورة الثامنة والخمسون بعد المائة

EB158/31

البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت

١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥

اقتصاديات الصحة للجميع

تقرير من المدير العام

١- إدراكاً لكون العمل على إحداث التحول على كل من المستوى العالمي والوطني والمحلي ضرورياً على وجه السرعة لتهيئة الظروف المواتية لتعزيز الصحة والرفاه وتوفيرهما وحمايتهما للجميع، اعتمدت جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعون القرار ج ص ٧٧ع-١٣ (٢٠٢٤) بشأن اقتصاديات الصحة للجميع.

٢- ويضع نهج اقتصاديات الصحة للجميع الصحة والرفاه في صميم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، بوصفهما حصيلتين وعاملين يمكّنان من تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وهو يتوافق مع الأهداف الاقتصادية والصحية ويعزز تعاوناً عبر القطاعات يضرب بجذوره في الإنصاف والتضامن والازدهار المشترك.

٣- وكما هو مطلوب في القرار ج ص ٧٧ع-١٣، تتضمن هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز ومسودة لاستراتيجية بشأن كيفية تنفيذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع.

التقدم المحرز في تنفيذ القرار ج ص ٧٧ع-١٣

٤- أعدت الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة، مسودة استراتيجية بشأن كيفية تنفيذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع، تتضمن الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى (انظر الملحق).

٥- وتراعي مسودة الاستراتيجية وتعتمد، حسب الاقتضاء، عدة قرارات صادرة عن جمعية الصحة ومدرجة في القرار ج ص ٧٧ع-١٣، والمبادرات التي تقودها الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء والجهات الشريكة لتعزيز الصحة للجميع من خلال إجراءات بشأن المحددات، ٣، ٢، ١ وتوصيات التقرير النهائي لمجلس المنظمة المعني باقتصاديات الصحة للجميع.

١ [الإطار التشغيلي لرصد المحددات الاجتماعية للإنصاف في مجال الصحة](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٤ (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

٢ [استراتيجية منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ](#): التحول اللازم لإحداث تحسّن مستدام في حياة الناس ورفاههم من خلال إيجاد بيئات صحية (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٠. (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

٣ [تحقيق الرفاه: إطار عالمي لإدماج الرفاه في الصحة العامة باستخدام نهج تعزيز الصحة](#)؛ جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٤. (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

٦- وتهدف مسودة الاستراتيجية إلى تعزيز قدرات السلطات الصحية الوطنية للمشاركة والتفاوض مع القطاع المالي والقطاعات الأخرى، من أجل إدراج نهج اقتصاديات الصحة للجميع في السياسات الوطنية والقطاعات الأخرى ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية؛ وتُفترَح قائمة من الإجراءات التي يتعين على الدول تكييفها بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية وقدراتها وسياقاتها، وإجراءات يتعين أن تتخذها الجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وتتضمن إجراءات يتعين على الأمانة اتخاذها في ضوء الموارد القائمة، حسب الاقتضاء، في سياق تحديد أولويات المنظمة وإعادة المواءمة.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٧- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وإلى النظر في مشروع المقرر الإجمالي التالي:

إن المجلس التنفيذي، وقد نظر في تقرير المدير العام،^٤

قرّر أن يوصي جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين باعتماد المقرر الإجمالي التالي:

إن جمعية الصحة العالمية التاسعة والسبعين، وقد نظرت في تقرير المدير العام،

قرّرت ما يلي:

(١) أن تعتمد مسودة استراتيجية اقتصاديات الصحة للجميع؛

(٢) وأن تطلب إلى المدير العام تقديم تقرير عن التقدّم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية، إلى جانب التقدّم المُحرز في تنفيذ القرار ج ص ع ٧٧-١٣ (٢٠٢٤)، إلى جمعية الصحة في عامي ٢٠٢٨ و ٢٠٣٠.

الملحق

مسودة استراتيجية اقتصاديات الصحة للجميع (٢٠٢٦-٢٠٣٠)

مقدمة

١- على الرغم من التحسينات التي أُدخلت على التغطية الصحية الشاملة في إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، لا يزال أكثر من نصف سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، ويواجه واحد من كل أربعة أشخاص ضوابط مالية بسبب التكاليف الصحية التي يتكبدها من المال الخاص.^١ وقد تعطل الحد من الفقر العالمي والمؤشرات المرتبطة به، وأصبح خمس سكان العالم يعيشون في دول يبلغ فيها عدم المساواة مستويات مرتفعة.^٢

٢- وتتكشف هذه التحديات في عالم يمر بتحول اجتماعي واقتصادي وبيئي جذري. فالتغير التكنولوجي السريع، والديون والقيود المالية، والتغيرات السكانية، وتزايد عدم الإنصاف، والتضرر، وتغير طبيعة العمل، وأزمة المناخ تؤثر تأثيراً عميقاً على صحة الإنسان ورفاهه في كل مكان، وبخاصة في صفوف أشد الأشخاص فقراً وضعفاً.^٣ والنظم الاقتصادية قادرة على تقويض الظروف اللازمة لتحقيق مجتمعات تنعم بالصحة ويقدر أكبر من العدل والازدهار، وإدامة هذه الظروف فضلاً عن المساعدة على ضمانها.

٣- والصحة، وهي حالة من اكتمال السلامة البدنية والنفسية والرفاه الاجتماعي، تشكل حقاً من الحقوق الأساسية لكل إنسان وأساساً لازدهار الفرد والجماعة. وهي تمكّن الناس والمجتمعات من متابعة الأهداف التي يقدّرون قيمتها، بينما يتوقف تحقيقها جزئياً على الظروف والموارد التي تشكلها النظم الاقتصادية. وتشكيل الاقتصادات لتحقيق الصحة للجميع هو أحد أسس التنمية المستدامة والمنصفة.

٤- وثمة حاجة إلى نهج قادر على إحداث التحوّل لبناء اقتصاد يوفر الصحة والرفاه للجميع. ويرى نهج اقتصاديات الصحة للجميع الصحة والتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة بوصفهما بعدين مترابطين لا ينفصلان من أبعاد التقدم المجتمعي. ويتماشى هذا النهج مع نهج "اقتصادات الرفاه"،^٤ الذي يضع الصحة والرفاه للجميع، من خلال التعاون الشامل لعدة قطاعات، في صميم سياسات التنمية والتمويل، مما يرسخ السياسات والعمل الاقتصادي في قيم المجتمعات ومبادئ الإنصاف والاستدامة. وبينما قد يتضمن نهج اقتصاديات الصحة للجميع تحولات هيكلية طويلة الأمد في الاقتصادات، لابد من اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق تقدم مجدي، الآن ومن أجل الأجيال القادمة.

الرؤية والهدف

٥- تتمثل الرؤية التي تعتمدها هذه الاستراتيجية في عالم يقوم فيه الاقتصاد بخدمة الصحة للجميع وبالاستفادة منها على حد سواء.

١ منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. [تتبع مسار التغطية الصحية الشاملة: التقرير العالمي للرصد لعام ٢٠٢٣](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

٢ [تقرير عن الفقر والازدهار والكوكب، ٢٠٢٤ - مسارات الخروج من الأزمات المتعددة](#) (بالإنكليزية). واشنطن العاصمة: البنك الدولي؛ ٢٠٢٤ (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

٣ [استراتيجية الصحة العالمية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨ - تعزيز الإنصاف والقدرة على الصمود في عالم مضطرب: برنامج العمل العام الرابع عشر](#). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٥ (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

٤ [إحداث التحوّل معاً نحو اقتصادات الرفاهية: الاستثمار في مجتمعات تنعم بالصحة والإنصاف والازدهار اليوم](#) (بالإنكليزية). كوبنهاغن: مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا؛ ٢٠٢٣ (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

٦- وترى هذه الرؤية في الاقتصاد نظاماً يركز على الناس ومصمم لتعزيز صحة الجميع والاستفادة منها عبر الأجيال. وتعترف بأن الصحة والنظم الصحية ليست مجرد تكاليف يجب احتواؤها، وإنما هي أيضاً استثمارات أساسية لتحقيق اقتصادات شاملة ومرنة. وتدعو الرؤية إلى موازنة السياسات الصحية والاقتصادية مع قيم السكان الذين تخدمهم، وإلى تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة لبناء مجتمع مستدام ومنصف وينعم بالصحة للأجيال الحالية والمقبلة.

٧- ويتمثل الهدف المحدد من مسودة الاستراتيجية هذه في أنه ينبغي للبلدان، لكي تعزز الرفاه العام لسكانها، أن تنفذ برنامج عمل للسياسات مشتركاً بين القطاعات بهدف إحداث التحوّل لتحسين الحصائل الصحية والاقتصادية المترابطة.

٨- ويتطلب تحقيق هذا الهدف توجيه النظم الاقتصادية والمؤسسات وخيارات السياسات والاستثمارات نحو الفوائد المشتركة للصحة (والإنصاف في مجال الصحة) والازدهار عبر الأجيال، وما يمكن من ذلك هو عمل الجهات الفاعلة الصحية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية لتحقيق الصحة والرفاه للجميع.

المبادئ التوجيهية والأسس

٩- لتحقيق هذه الرؤية والهدف، أعدت مسودة الاستراتيجية استناداً إلى المبادئ الواردة أدناه التي قد يُسترشد بها أيضاً في تنفيذ الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء والجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة والأمانة.

- **التركيز على الناس:** تُصمم السياسات والإجراءات الاقتصادية مع الناس ومن أجلهم، مع الاعتراف باحتياجاتهم المتنوعة وتجاربهم المعاشة، والتسليم بقدرة الأفراد على التحكم في رعايتهم وعلاجهم ورفاههم باعتبار ذلك جانباً أساسياً من جوانب الصحة والرفاه.
- **الحكومة ككل:** ستتطلب إعادة تشكيل الاقتصادات لتحقيق الصحة للجميع استجابة تشمل الحكومة ككل، لإشراك وزارات المالية ودعم وزارات الصحة في ضمان أن تصبح الصحة للجميع مهمة مشتركة عبر السياسات الحكومية، وكذلك لضمان تنسيق الإجراءات بين القطاعات لتحسين الصحة.
- **المشاركة الاجتماعية:** الفرص متاحة أمام الناس للمشاركة الفعالة في السياسات وقرارات الاستثمار التي تؤثر على حياتهم. والمشاركة الاجتماعية الشاملة والشفافة والمجدية عبر جميع طبقات العمل الجماعي تبني الثقة وتضمن أن تكون السياسات والخدمات انعكاساً لاحتياجات جميع المجتمعات وتطلعاتها، وبخاصة أكثر الأشخاص تعرضاً للاستبعاد.
- **الإنصاف:** اتباع نهج شاملة ومنصفة إزاء الصحة للجميع تتماشى مع العدالة للجميع. والتعرف على العوامل التي تؤثر على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة أو المهمشين، وعلى عدم الإنصاف الاجتماعي الاقتصادي في مجال الصحة.
- **المساواة بين الجنسين:** ينبغي أن تُعزز النظم والسياسات الاقتصادية بفعالية المساواة في الحقوق والفرص والحصائل بين الناس بغض النظر عن النوع الاجتماعي، من خلال معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية والتمكين من المشاركة الكاملة والمنصفة في جميع مجالات الحياة وفي جميع مراحل العمر.
- **قيادة البلدان:** يجب أن يكون توجيه التنمية المستدامة والتقدم نحو الصحة للجميع مدفوعين بقيادة البلدان، مع وضع الحكومات والمؤسسات الوطنية ودون الوطنية في صميم عملية التخطيط واتخاذ القرار والمساءلة باستخدام نهج شامل للحكومة ككل. وينبغي أن يكون الدعم الخارجي، العالمي والإقليمي على حد سواء، متوائماً مع الأولويات الوطنية، وأن يعزز القدرات المحلية، ويحترم سياقات البلدان لضمان الملكية والفعالية والتأثير الطويل الأمد.
- **الاستنارة بالبيّنات:** ينبغي أن تركز السياسات والإجراءات على أفضل البيّنات والمقاييس المتاحة بشأن العلاقة بين الصحة للجميع والمحددات المالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية عن طريق دمج البيانات والبحوث والمعارف المحلية لإثراء قرارات تستجيب لاحتياجات السياسات والعمل. فالنهج المُسنَد بالبيّنات يقدّر قيمة التعلّم المستمر، والتحليل الدقيق، والتعاون المتعدد التخصصات، والقدرة على التكيف في مواجهة التحديات المعقدة، والالتزام بإحداث التأثير.

- **الاستدامة البيئية:** يجب أن تحمي القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات والجهات صاحبة المصلحة البيئة الطبيعية وتحافظ عليها من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

١٠- وسيطلب تنفيذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع إطاراً للحكومة يعزز التماسك عبر السياسات الاقتصادية والصحية، والتواءم مع جهات فاعلة متنوعة، من بينها الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، تعمل معاً في سبيل تحقيق أهداف الصحة للجميع. ويمكن أن تساعد هذه الحوكمة في ضمان دمج الأثر الصحي في اتخاذ القرار في جميع مجالات السياسات، مع الاعتراف بأن الإجراءات المتخذة خارج قطاع الصحة تؤثر تأثيراً عميقاً على الإنصاف في مجال الصحة والحاصلات الصحية.

١١- وتتطلب التحديات المجتمعية المعقدة، مثل تحقيق أهداف الصحة للجميع، أهدافاً جريئة وملهمة وقابلة للقياس ومحددة زمنياً. ويمكن لوجود مهمة واضحة لتحقيق الصحة للجميع أن يحدد اتجاهها للحلول دون فرض مسار وحيد للنجاح، مما يشجع الابتكار والتعاون بين القطاعات. ويجب الاشتراك في إعداد المهام وتنفيذها من خلال تعاون واسع النطاق، يشمل القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي وقطاع المجتمع المدني.^{٦،٥}

التوجهات الاستراتيجية وإطار العمل

١٢- استناداً إلى هذه المبادئ والأسس، تقترح مسودة الاستراتيجية خمسة توجهات استراتيجية لتحقيق هدفها: السياسة الاقتصادية للصحة للجميع؛ وتقدير قيمة الصحة للجميع والاستثمار فيها؛ وتمويل الصحة للجميع؛ والقدرة على تنفيذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع؛ والبيئات التي تثير تنفيذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع.

١٣- وتصف الفقرات التالية الأساس المنطقي لكل توجه استراتيجي، إلى جانب الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء والجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة والأمانة.

التوجه الاستراتيجي ١: السياسة الاقتصادية للصحة للجميع

١٤- يتطلب تحقيق الصحة للجميع نظاماً اقتصادياً تُعزز صحة السكان وتحميها، وتقلص الفوارق، وتضمن الاستدامة. والسياسات الاقتصادية مثل الضرائب، والتجارة، والصناعة، والعمل والحماية الاجتماعية هي من بين أقوى الأذرع الرافعة التي تؤثر على النظم الاقتصادية وأكثرها ترابطاً، مع ما لها من آثار على الصحة. وتركز الإجراءات على إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية لإحداث تحول في كيفية إنتاج الموارد وتوزيعها واستهلاكها بطرق تعزز الصحة للجميع، وتثيرها بيانات محددة السياق.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء

- استعراض وتقييم تأثير السياسات الضريبية على الصحة للجميع. يمكن لفهم تأثير النظم الضريبية على الصحة وتوزيعها وعلى إيرادات الخدمات الصحية، أن يثري تصميم سياسات ضريبية تعزز تعبئة الإيرادات المحلية، وتحمي الصحة، وتعزز العدالة الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، عند تصميم هذه النظم الضريبية وتنفيذها جيداً مع مراعاة فوائدها المحتملة وآثارها غير المقصودة على السكان المتضررين، يمكن أن تساعد الضرائب المفروضة على المنتجات الضارة بالصحة على تغيير أنماط الاستهلاك وتحقيق مكاسب صحية ومالية عادلة.^٧

^٥ Mazzucato M and Ryan-Collins J. [Putting value creation back into "public value": from market-fixing to market-shaping](#) Journal of Economic Policy Reform, 25(4), 345–360 (accessed 27 October 2025).

^٦ Mazzucato M, Doyle S and Kuehn von Burgsdorff L. [Mission-oriented industrial strategy: global insights](#). UCL Institute for Innovation and Public Purpose, IIPP Policy Report No. 2024/09 (accessed 27 October 2025).

^٧ Friel S, Collin J, Daube M, Depoux A, Freudenberg N, Gilmore AB et al. [Commercial determinants of health: future directions](#). The Lancet. 2023; 401:1229–1240 (accessed 27 October 2025).

- دمج اعتبارات الصحة في السياسات التجارية. يمكن أن تهيئ الحكومات الظروف التي تمكن من ضمان النظر في الأثر على الصحة ودمجه في السياسات التجارية. وثمة مناهج مختلفة قد تؤثر في رسم السياسات التجارية، من بينها تقييمات الأثر على الصحة، وتشكيل تحالفات متعددة البلدان ومع المجتمع المدني لحماية وتعزيز إتاحة منافع الصحة الأساسية.^٨
- تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية من أجل الصحة للجميع. يمكن أن تصمم الحكومات وتنفذ سياسات صناعية من أجل الصحة للجميع؛ وذلك على سبيل المثال عن طريق التأثير على أنماط الإنتاج من خلال الدعم المالي المرتبط بمحددات الصحة للجميع، مثل معايير العمل اللائق والاستدامة. ويمكن وضع التأثير على أنماط استهلاك المنتجات أو الخدمات التي تضر بالصحة في الاعتبار في الحالات التي تكون فيها الممارسات الصناعية ضارة. ويمكن لأهداف الصحة للجميع أن تحفز الابتكار الشامل لعدة قطاعات والنتائج الاقتصادية غير المباشرة إذا وجهت الحكومات الاستراتيجية الصناعية نحوها.^٩ ومن خلال إطار موجه نحو المهمة، يمكن أن تتولى الحكومات دور المشاركة في إنشاء وتشكيل النظام الإيكولوجي للابتكار في مجال الصحة، وتوجيه الابتكار نحو أولويات الصحة العامة مع العمل في شراكة مع الجهات الخاصة.^{١٠} وعندما يكون الابتكار في مجال الصحة مدعوماً باستثمارات عامة ضخمة، كما هي الحال في الغالب، قد تصبح الحكومات قادرة على استخدام أدوات السياسات القائمة لضمان القيمة العامة.^{١١}
- إصلاح سياسات العمل من حيث اتصالها بالقوى العاملة الصحية، وحماية صحة العمال.^{١٢، ١٣} يمكن لسياسات العمل أن تعزز ظروف العمل اللائق التي لها أهمية أساسية للرفاه والإنتاجية وجودة الخدمات والحصول على ككل، في قطاعات منها قطاع الصحة. ودخل قطاعي الصحة والرعاية، ينبغي أيضاً أن تتناول الإصلاحات النقص في القوى العاملة وعدم تطابق المهارات من خلال استعراضات التفاعل بين سياسات الصحة والعمل والتعليم والتجارة، وتقييمات أثر القيود الناجمة عن تكاليف أجور الخدمة العامة على الصحة.^{١٤} وينبغي الاعتراف بإسهام العاملين غير الصحيين في المرافق الصحية والعاملين في الرعاية الأسرية غير النظاميين أو الذين لا يتقاضون أجراً، ومعظمهم من النساء، في تعزيز الصحة للجميع. وينبغي تقييم ممارسات التوظيف والعمل من حيث تأثيرها على الصحة، ولاسيما الصحة النفسية، والاعتراف بها بوصفها مخاطر مهنية، ومعالجتها لضمان إمكانية إشراك جميع العاملين وازدهارهم، بمن فيهم من يعانون من حالات صحية، في بيئات آمنة وصحية.
- ضمان استفادة الأفراد، استناداً إلى المخاطر في جميع مراحل العمر والأشخاص الذين يعانون من الفقر والإقصاء الاجتماعي، من سياسات الحماية الاجتماعية. الحماية الاجتماعية الشاملة هي مفتاح تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز النمو الشامل، بما في ذلك حماية الناس أثناء اعتلال صحتهم. وببطل من الضروري ضمان توفير حماية مالية قوية لمنع الأفراد والأسر من الوقوع في براثن الفقر بسبب التكاليف المتعلقة بالصحة.

^٨ Townsend B, Tenni BF, Goldman S, Gleeson D. [Public health advocacy strategies to influence policy agendas: lessons from a narrative review of success in trade policy](#). Globalization and Health. 2023; 19:60 (accessed 27 October 2025).

^٩ مجلس المنظمة المعني باقتصاديات الصحة للجميع. [الصحة للجميع: تحويل الاقتصادات لتقديم ما يهم من الخدمات: التقرير الختامي](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣؛ (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

^{١٠} Mazzucato M. and Kattel R. [Mission-oriented industrial strategy](#). Policy Brief Series: Insights on Industrial Development Issue No.2 – March 2023. Geneva: UNIDO; 2023 (accessed 27 October 2025).

^{١١} مجلس المنظمة المعني باقتصاديات الصحة للجميع. [إدارة الابتكار في مجال الصحة لخدمة الصالح العام](#) (بالإنكليزية). موجز المجلس رقم ١. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

^{١٢} [The future of the care economy](#). White paper. Centre for the New Economy and Society - World Economic Forum. 2024. (accessed 27 October 2025).

^{١٣} [التبادل العادل للصحة والرعاية: النوع الاجتماعي ونقص تقدير العمل في مجال الصحة والرعاية](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٤ (تم الاطلاع في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

^{١٤} [العمل من أجل الصحة والنمو: الاستثمار في القوى العاملة الصحية](#) (بالإنكليزية). تقرير هيئة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي. ٢٠١٦:٧٤ (تم الاطلاع في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٥).

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة

- تقديم الدعم لتطوير أطر سياسات اقتصاديات الصحة للجميع وتطبيق تقييمات الأثر الصحي على السياسات الاقتصادية.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الأمانة

- إعداد قواعد ومعايير لمعالجة آثار الممارسات التجارية الضارة على الصحة والإنصاف في مجال الصحة، في مجالات منها تضارب المصالح، عن طريق تنفيذ توصيات التقرير العالمي عن المحددات التجارية للصحة.
- تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في تصميم وتجربة سياسات تعالج محدّدات عدم الإنصاف في مجال الصحة والرفاه بين الناس والشعوب التي تعاني من الفقر والإقصاء الاجتماعي.

التوجه الاستراتيجي ٢: تقدير قيمة الصحة للجميع والاستثمار فيها

١٥- ضمان أن تراعي الحكومات والمستثمرون من القطاع الخاص أن القيمة المجتمعية للصحة هي جوهر ضمان الاستثمار الأمثل عبر قطاع الصحة وغيره من القطاعات الاقتصادية. فالصحة للجميع لا تتحقق فقط من خلال قياس القيمة الإجمالية للصحة، بل تتطلب أيضاً قياس توزيعها لضمان توجيه كل من الإنفاق والاستثمار والابتكار نحو تحسينات تعود بالنفع الأكبر على رفاه المجتمع.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء

- ضمان إدراج الصحة في أدوات المتابعة المستخدمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المجتمعية. يولي السكان قيمة كبيرة للصحة الجيدة بوصفها أحد الأبعاد المتعددة للتقدم المجتمعي. وقد يختلف التقدم المجتمعي وأهمية أبعاده النسبية بين السكان باختلاف الخصائص والسياقات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تود الحكومات إعداد أدوات متابعة لمؤشرات متعددة الأبعاد، تشير إلى أطر للرفاه لا تقتصر على تتبع التقدم المحرز بل توجه أيضاً الاستثمار في الصحة للجميع. ١٥، ١٦، ١٧، ١٨
- اتخاذ الصحة للجميع حجر الزاوية للتخطيط الاستراتيجي وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل. وتنسيق العمل عبر جميع مستويات الحكومة من خلال نهج دمج الصحة في جميع السياسات والنهج الشامل للحكومة ككل، مع إكمال ذلك بتعزيز المشاركة الفعالة مع القطاع الخاص ضماناً لدمج الصحة بالكامل في تخطيط التنمية. ١٩

١٥ [الإطار التشغيلي لرصد المحددات الاجتماعية للإنصاف في مجال الصحة](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٤ (تم الاطلاع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥).

١٦ [مجلس المنظمة المعنى باقتصاديات الصحة للجميع: تقدير قيمة الصحة للجميع: إعادة التفكير وبناء نهج يشمل المجتمع بأسره. موجز المجلس رقم ٣](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٢ (تم الاطلاع في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥).

١٧ Jansen A, Wang R, Behrens P, Hoekstra R. [Beyond GDP: a review and conceptual framework for measuring sustainable and inclusive wellbeing](#). The Lancet Planetary Health. 2024;8:e695–e705. doi:10.1016/S2542-5196(24)00147-5 (accessed 27 October 2027).

١٨ EuroHealthNet, Institute of Public Health. [Creating an impactful and sustainable Wellbeing Economy](#). EuroHealthNet and Institute of Public Health; 2024. doi:10.14655/11971-1084919 (accessed 27 October 2025).

١٩ Aftab W, Siddiqui FJ, Tasic H, Perveen S, Siddiqi S, Bhutta ZA. [Implementation of health and health-related sustainable development goals: progress, challenges and opportunities – a systematic literature review](#). BMJ Glob Health. 2020;5:e002273. doi.org/10.1136/bmjgh-2019-002273 (accessed 27 October 2025).

- تكيف أطر الاستثمار لتحقيق قيمة الصحة للجميع وتعميم تقييم الأثر على الصحة عبر القطاعات. ثمة حاجة إلى أطر تقييم شاملة لتقييم أثر الاستثمار على التمتع بأنماط عيش صحية. ويتعين دمج التقييمات التشاركية للأثر على الصحة، التي تتضمن اعتبارات الإنصاف في رسم السياسات الاقتصادية والقطاعية إلى جانب التقييمات الاقتصادية أو البيئية لضمان منهجية النظر في الحوائل الصحية والإنصاف في مجال الصحة.
- توجيه الاستثمارات الخاصة في قطاع الصحة باستخدام تصنيفات واضحة للتأثير المجتمعي. تتطلب الاتجاهات الناشئة في أمولة تقديم الرعاية الصحية ٢٠ تقيماً دقيقاً لآثارها على الإنصاف والتقدم نحو تحقيق الصحة للجميع. ويمكن لمجموعة من الأدوات السياسية أن تحفز استثمارات القطاع الخاص في الخدمات التي تقدم قيمة مجتمعية.
- إعداد البيانات والبنية التحتية الرقمية لاقتصاديات الصحة للجميع من أجل جميع مقاييس الاستثمار وتحليلاته. يمكن لتعزيز النظم الرقمية أن يحسن توافر البيانات وتكاملها واستخدامها لإثراء السياسات المُسندة بالبيانات واتخاذ قرارات الاستثمار. ويمكن لأدوات المتابعة المتاحة للجمهور، المدعومة بهياكل رقمية مأمونة وأخلاقية وشاملة، أن تزيد من تعزيز المساءلة وتيسير التفاعل المجتمعي والاجتماعي.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة

- دعم الدول الأعضاء في بناء التعاون عبر الاستثمارات وفي إعداد وتنفيذ تصنيفات الاستثمار الخاصة باقتصاديات الصحة للجميع.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الأمانة

- إعداد إرشادات خاصة بالقواعد والمعايير للدول الأعضاء من أجل الدعوة إلى الاستثمار في الصحة للجميع، من بينها إرشادات بشأن التصنيفات التي تسترشد بالمعلومات لتصنيف استثمارات القطاع الخاص وتوجيهها.
- تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتحديد وتحسين وتكييف مقاييس الرفاه لاستخدامها في قياس التقدم المجتمعي، بسبل منها تطوير نظم روتينية لتنفيذ أدوات متابعة المؤشرات ونشر تجارب البلدان.
- دعم الدول الأعضاء في تضمين الصحة والإنصاف في مجال الصحة في اتخاذ القرار الاقتصادي، بسبل منها إعداد أدوات تقنية لتقييم أثر الأعمال الاقتصادية على الصحة والإنصاف في مجال الصحة.
- الإسهام في عمل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بقياس الرفاه، على أن يشمل ذلك إعداد إطار للرفاه الشامل والمستدام يدمج الاعتبارات الصحية.

التوجه الاستراتيجي ٣: تمويل الصحة للجميع

- ١٦- يقترح هذا التوجه الاستراتيجي إجراءات لتعزيز التمويل المحلي والدولي للصحة للجميع، بهدف زيادة حجم هذا التمويل وتحسين الإنصاف في تخصيصه، وفقاً للإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة (٢٠٢٣).

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء

- تعبئة الموارد المحلية من أجل الصحة للجميع. لاتزال الموارد الصحية المحلية غير كافية في العديد من البلدان لتحقيق أهداف الصحة للجميع. وثمة أهمية بالغة لإعداد سياسة محلية لتمويل الصحة تدعم

الإعمال التدريجي للتغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي. ويجب تقييم مبادرات تعبئة الموارد، مثل الضرائب المخصصة لأغراض محددة والتأمين الصحي الوطني، توكيلاً للعدالة من حيث الإسهام، والحصول على الخدمات المالية، وتوفير الحماية من الضوائق المالية.

- تحسين تخصيص الموارد المالية العامة من خلال الإدارة المالية العامة، ويشمل ذلك استراتيجيات إعداد الميزانية التي تركز على المؤشرات والحصائل ذات الأولوية، والتي يمكنها دمج تحسين الصحة الناتج عن جميع القطاعات. ويمكن لنظم تتبّع الإنفاق على الصحة دعم المساهمة العامة وإثراء السياسات الصحية.
- يمكن لإدخال التحسينات على تنسيق التمويل الخارجي ومواءمته مع التمويل المحلي أن يعزز فعالية وكفاءة التمويل الخارجي، ويحد من التأثير على عبء خدمة الديون في المستقبل. ويقدم برنامج عمل لوساكا مثالاً على اتفاق غير ملزم يدعم التوحيد في التخطيط وإعداد الميزانية والرصد. ويمكن أن يوفر استهداف التمويل الخارجي لتحقيق الإنصاف في مجال الصحة، وذلك فيما يتصل بالمنافع العامة العالمية، الحماية لبرنامج عمل الصحة للجميع بصورة مؤقتة، غير أنه ينبغي للدول أن تسعى إلى عقد تحالفات عادلة وشاملة لتوفير خيارات مالية طويلة الأمد.
- تحسين تمويل علوم الصحة والابتكار الصناعي لتحقيق الأثر الاجتماعي. الحكومات هي جهات استثمار نشطة تحدد معالم العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مجال الصحة؛ وقد أقام بعضها نطماً إيكولوجية قوية لعلوم الصحة والصناعة. ومن خلال تبادل الخبرات، ومبادرات التمويل والبحوث المشتركة، وأدوات السياسات (مثل التخفيضات الضريبية، وفرض الحدود القصوى على الأسعار، وتقاسم الملكية الفكرية)، يمكن للحكومات بناء القدرات وتهيئة بيئات ناجحة في مجال ريادة الأعمال لتعزيز الاستثمار في علوم الصحة من أجل تحقيق الأثر الاجتماعي.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة

- تعزيز ودعم سياسات تمويل الصحة التي تنهض بالصحة للجميع.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الأمانة

- إعداد إرشادات لدعم الدول الأعضاء في تعبئة الاستثمارات، ويشمل ذلك التمويل العام والخاص والخيري والمختلط، ومجموعة متنوعة من الأدوات المالية، في سبيل تحقيق الصحة والرفاه للجميع.
- تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تعبئة المزيد من التمويل للصحة للجميع وتحسين هذا التمويل.
- تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تصميم سياسات تعزز الاستثمار الإضافي في علوم الصحة.

التوجه الاستراتيجي ٤: القدرة على تنفيذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع

١٧- يتطلب نهج اقتصاديات الصحة للجميع تحالفاً بين جهات فاعلة تتمتع بقدرات جديدة. ولابد من أن تطور وزارات الصحة والجهات الصحية الأخرى المعنية بالصحة القدرات في مجال الاقتصاديات واقتصاديات الصحة للمشاركة بفعالية مع الجهات الفاعلة الاقتصادية. والأهم من ذلك هو أنه يتعين تعزيز القدرات للتمكين من المشاركة المجدية عبر الوزارات والوكالات والقطاعات.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء

- تقييم القدرات القائمة وإعداد خطة لتعزيز القدرات التقنية ذات الصلة في الخدمة المدنية برمتها. من الضروري إجراء تحديد وتقييم شاملين للقدرات الحالية من أجل تحديد الثغرات ومواطن القوة، نظراً لطبيعة المهارات المطلوبة، مثل اقتصاديات الصحة، والتفكير في عناصر المنظومات، والتعاون بين القطاعات.

- دمج كفاءات اقتصاديات الصحة للجميع في تعليم الطب والصحة العامة والتعليم المتعدد التخصصات من أجل إعداد جيل جديد من المهنيين المهرة عند تقاطع السياسات الصحية والاقتصادية.
- ربط الخبرات عبر القطاعات ومستويات الحوكمة عن طريق إنشاء مرصد تضم المؤسسات العامة والأوساط الأكاديمية والنقابات العمالية والمجتمع المدني، وعن طريق دمج التدريب في مجال عدم المساواة الهيكلية، ومحددات الإنصاف في مجال الصحة، والسياسات الاقتصادية في برامج الخدمة المدنية.
- تطوير قدرات مؤسسية ديناميكية لتعزيز الحوكمة في اقتصاديات الصحة للجميع. ٢١ يتوقف تنفيذ هذا النهج على قدرة المؤسسات العامة على التكيف والتعلم والتنسيق وسرعة الاستجابة للظروف المتغيرة.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة

- دعم الدول الأعضاء في تطوير وتعزيز قدراتها في مجال اقتصاديات الصحة للجميع.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها أمانة المنظمة

- المبادرة، في شراكة مع جهات أخرى، بإعداد إطار لتقييم قدرات البلد في مجال اقتصاديات الصحة للجميع.
- تنظيم مبادرات لبناء القدرات وإذكاء الوعي بمخاطر الممارسات التجارية على الصحة للجميع من أجل تمكين السلطات والمجتمعات والأفراد من دعم الإجراءات المتخذة بشأن المحددات التجارية للصحة.
- العمل مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة التجارية الملتزمة بالصحة لتعزيز إجراءات التصدي للممارسات التجارية الضارة والإنصاف في مجال الصحة.

التوجه الاستراتيجي ٥: البيئات التي تثرى تنفيذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع

١٨- سيتطلب نهج اقتصاديات الصحة للجميع توليد بيئات جديدة لفهم التفاعل بين الصحة والاقتصاد.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء

- إشراك الجهات صاحبة المصلحة لتحديد وتنفيذ برنامج عمل بحثي طويل الأمد، مع اتخاذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع أولوية، وتعبئة التمويل لسد الفجوات المعرفية البالغة الأهمية.
- استخدام قواعد بيانات لإثراء تنفيذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع. يتطلب استكشاف العلاقات بين الصحة للجميع والنظم الاقتصادية عقد روابط أقوى بين قدرات البحث ومجموعات البيانات. وينبغي إيلاء الأولوية للتمكين من الربط الشامل لعدة قطاعات بين قواعد البيانات المغفلة الهوية على مستوى الأفراد، مثل ضريبة الدخل والتوظيف والتأمين الصحي الاجتماعي وسجلات العجز، وبين مصادر البيانات المحددة السياق التي تتضمن تحديد الموقع الجغرافي، لإجراء تقييم أفضل لكيفية تأثير الأنشطة والممارسات والسياسات الاقتصادية على الصحة وتوزيعها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجموعات المعرضة لخطر أعلى أو التي تواجه عائقاً هيكلياً، مع اعتبار الإنصاف بُعداً صريحاً من أبعاد التحليل.
- توفير الحماية لرسم سياسات مستنيرة بالعلم والبيانات. يجب على الحكومات تعزيز الشفافية، ودعم البحوث المستقلة، والاستثمار في مؤسسات البحوث العامة، ومنع تضارب المصالح، والحد من مشاركة دوائر الصناعة في رسم السياسات المتعلقة بالمنتجات الضارة بالصحة. ومن الضروري إيجاد مبادئ توجيهية واضحة للتواصل، ورصد وسائط الإعلام، وتقديم الدعم لنشر رسائل الصحة العامة المُسندة بالبيانات من أجل مواجهة المعلومات المضللة. ويضمن إشراك المجتمع المدني والخبراء المستقلين المساواة وثقة الجماهير في السياسات المستنيرة بالعلم.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة

- تعزيز شبكات التعلّم وبرامج البحوث من أجل نهج اقتصاديات الصحة للجميع.
- إجراء بحوث تولّد بيّنات بشأن تأثير السياسات الاقتصادية على الصحة للجميع.

الإجراءات التي يتعين أن تتخذها أمانة المنظمة

- مواصلة توليف البيّنات العالمية المتصلة بالعلاقة بين الصحة والنُظم الصحية والاقتصاد.
- المشاركة في إعداد خطة بحوث عن أمولة قطاع الرعاية الصحية لإثراء البحث العالمي والإرشادات الخاصة بالقواعد والمعايير في المستقبل.
- تيسير تبادل المعلومات عن تجارب البلدان لتعزيز شبكات تعلّم نهج اقتصاديات الصحة للجميع.
- تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في توليد بيّنات بشأن الإنصاف في مجال الصحة لإثراء تصميم وتطوير أسواق العمل وسياسات الحماية الاجتماعية.
- دعم الدول الأعضاء عن طريق تبادل البيّنات وتجربة التنفيذ العملي لنُهج إعداد الميزانيات المراعية للرفاه.
- جمع الجهات صاحبة المصلحة من عدة دول أعضاء عبر قطاعات الصحة والمالية وقطاعات البنوك المركزية، لإعداد خطة بحث وتنفيذ طويلة الأمد بشأن النمذجة واستخدام المقاييس، تولّد بيّنات على الفوائد الصحية والاقتصادية للسياسات والتدخلات.

التنفيذ، شاملاً الرصد والإبلاغ

١٩- يُسترشد في تنفيذ الاستراتيجية بالمبادئ التوجيهية لمسودة الاستراتيجية أيضاً. وسيكون من الضروري لدعم بلوغ هذه الأغراض القيام برصد تنفيذ مسودة الاستراتيجية والإبلاغ عنها بانتظام. ومن شأن إجراء استعراض لما تحرزه الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى من تقدّم في سياق التحضير للتقرير المتوخى في عام ٢٠٢٨، أن يساعد في تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل مسودة الاستراتيجية لكي تلائم احتياجات البلدان بشكل أفضل.

٢٠- ويتمثل الغرض الرئيسي للرصد والإبلاغ في ضمان تنفيذ مسودة الاستراتيجية بشكل مناسب وتكييفها، إذا لزم الأمر. وفيما يلي الدور الذي تؤديه الأمانة في هذا الصدد:

- دعم الدول الأعضاء في تنفيذ وتكييف مسودة الاستراتيجية على الصعيد القطري، ويشمل ذلك، ورهناً بتوافر الموارد، إعداد خطط عمل لتنفيذ نهج اقتصاديات الصحة للجميع استناداً إلى قائمة الإجراءات المقترحة.
- تنظيم اجتماعات في الدول الأعضاء في جميع أنحاء الأقاليم لتحديد وتبادل الخبرات والعبر المستخلصة أثناء التنفيذ.
- تقديم تقرير إلى جمعية الصحة في كل من عامي ٢٠٢٨ و ٢٠٣٠ عن تنفيذ مسودة الاستراتيجية من أجل اتخاذ إجراءات وقرارات بشأن المتابعة.

= = =